|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| **صاحب المداخلة:** |  | | |
|  | **الاسم واللقب:** | **الدكتور عمر جنينة** |
| **المؤهل العلمي:** | **دكتوراه في علوم التسيير جامعة كيان فرنسا.** |
| **عنوان العمل:** | **جامعة تبسة – الجزائر-** |
| **البريد لالكتروني:** | ***Amor.djenina@gmail.com*** |
| **الهاتف رقم:** | **0661829410** |
| **صاحب المداخلة:** |  | | | |
|  | **الاسم واللقب:** | **الأستاذة مديحة بخوش** |
| **المؤهل العلمي:** | **ماجستير إدارة أعمال ، جامعة عدن- اليمن-** |
| **عنوان العمل:** | **جامعة تبسة – الجزائر-** |
| **البريد الالكتروني:** | ***madihabakhouche@yahoo.com*** |
| **الهاتف رقم:** | **محمـول . 07.76.37.41.92** |

**محـور المداخلة استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة**

|  |  |
| --- | --- |
| **عنوان المداخلة** | **دور القطاع الزراعي في امتصاص البطالة بالجزائر** |

**ملخص الدراسة**

تعد البطالة من الأزمات الاجتماعية التي لا تخلو منها كافة مجتمعات العالم بما فيها الجزائر، رغم أن البلد لا يشكو من ندرة عناصر الإنتاج، ومع تعدد أسباب الظاهرة فقد حاولت الحكومة الجزائرية العمل على التقليص منها عبر عدة برامج مست جميع القطاعات، ومن أبرزها قطاع الفلاحة والتنمية الريفية، وتأتي هذه الدراسة لتوضيح أشكال وآليات العمل التي اعتمدت في هذا الجانب من خلال عرض لبرامج و تجارب الدعم الفلاحي ومدى مساهمتها في تقليص هذه الظاهرة بالاعتماد على الإحصاءات الرسمية في هذا الميدان من جهة ومحاولة عرض النقائص التي تخللتها لزيادة فعاليتها مستقبلا بما يساهم في تنشيط دور القطاع الفلاحي في امتصاص البطالة وخدمة أغراض التنمية من جهة أخرى.

**مقدمة:**

تعتبر البطالة مشكلة كبيرة في أي دولة خاصة إذا مست فئة الشباب بنسبة كبيرة، ومن أهم الأسباب المؤدية إليها حدوث خلل كمي ونوعي بين قوة العمل المتوافرة وفرص العمل الموجودة في سوق العمل، ويزداد الاعتراف في معظم دول العالم بأن كلا من البطالة والفقر عاملان متلازمان، وأن البطالة تعد تهديدا مباشرا للاستقرار السياسي لأي دولة وتؤثر بصفة أساسية على خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويزداد الاعتراف حاليا بين جميع دول العالم بأهمية معالجة هذه المشكلة حسب المعطيات التي يوفرها اقتصاد كل دولة.

**مشكلة الدراسة:**

تواجه الجزائر كغيرها من دول العالم قضية البطالة التي تعتبر من المرتكزات الأساسية التي تقوم بتوجيه السياسات والبرامج الحكومية، إذ تحاول الحكومة دائما اتباع سياسات اقتصادية وبرامج تنموية تهدف لتجنب هذه المشكلة والتقليص من معدلها والأضرار الناجمة عنها قدر الإمكان، هذا من جهة ومن جهة أخرى يحتل القطاع الفلاحي مكانة متقدمة في سلم أولويات السياسات الاقتصادية و الاستثمار في العديد من برامج التنمية والإصلاح الاقتصادي في كافة دول العالم ومنها الجزائر نظرا لأهمية الزراعة كمصدر للغذاء و المواد الأولية، كما أن هناك مستجدات كثيرة زادت من الأهمية النسبية لهذا القطاع كاستمرار العجز الغذائي خلال العقدين الأخيرين وتفاقمه وتحقيق انجازات علمية مهمة في الآونة الأخيرة بالإضافة إلى تنامي أهمية أخذ الاعتبارات البيئية في الحسبان وتلافي الآثار السلبية كالتصحر وتلوث التربة والمياه والهواء وتدمير المراعي. ونظرا للدور المهم الذي يلعبه هذا القطاع في استيعاب قوة العمل في كافة الدول تأتي هذه الدراسة من أجل ابراز اسهامات هذا القطاع في امتصاص البطالة في الجزائر، لذلك تطرح الاشكالية الآتية: "ما مدى مساهمة القطاع الزراعي في امتصاص البطالة في الجزائر؟".

وانطلاقا من هذه الإشكالية الأساسية يمكن طرح الأسئلة الداعمة التالية:

* ما المقصود بالبطالة، وما هي مختلف أنواعها؟
* ما هي الأبعاد التي تنجر عن انتشار ظاهرة البطالة في المجتمعات؟
* ما واقع هذه الظاهرة في الجزائر؟
* ماهي أهم السياسات الزراعية التي مر بها القطاع في الجزائر؟
* ما هي درجة إسهام القطاع الفلاحي في تقليص من البطالة في الجزائر؟

وبغية الإلمام بعناصر هذا الاجتهاد العلمي ، تم تقسيم هذه الدراسة إلى المحاور الآتية :

* **المحور I:** مفهوم البطالة، أنواعها وأبعادها.
* **المحور II :** واقع القطاع الزراعي الجزائري .
* **المحور III** : دور القطاع الفلاحي في امتصاص البطالة في الجزائر

لتختتم الدراسة بجملة من النتائج في ضوء المعطيات الواردة فيها وعدد من التوصيات لتفعيل دور الزراعة في امتصاص البطالة داخل الجزائر.

**المحور الأول: مفهوم البطالة وأنواعها**

**1: مفهوم البطالة:**

يشير مصطلح البطالة إلى وجود أفراد قادرين على العمل وراغبين فيه ولكنهم لا يجدون فرصة عمل على الإطلاق، وهي حالة موجودة في كافة المجتمعات الإنسانية وتختلف من مجتمع لآخر في حجمها ووزنها النسبي وحدتها ونطاقها ووقعها باختلاف الفترات الزمنية. وفي المجتمعات حيث معظم الناس يعملون بأجر ولا يتمكنوا من الحصول على عمل تكون البطالة مشكلة خطيرة بسبب تكلفتها الإنسانية في الإحباط والشعور بالرفض والفشل الشخصي. ومعدلات البطالة تستخدم كمقياس أو مؤشر للحرمان البشري، ولمدى وفاء المجتمع بأحد الحقوق الأساسية لأفراده، ولرفاهية قوة العمل، ولمدى حسن استخدام الموارد البشرية للمجتمع وكمؤشر للنشاط الاقتصادي. وظاهرة البطالة كما هو معروف تمثل هدر للطاقة البشرية وللموارد المادية، وعدم استخدام المهارات المكتسبة والمعرفة التي تقدمها مؤسسات التعليم والتدريب يعني ضياع للاستثمار في التعليم[[1]](#endnote-1).

وفي التعريف الشاسع للبطالة الذي أوصت به منظمة العمل الدولية ينص على أن: " العاطل عن العمــل هو ذلك الفرد الذي يكون فوق سن معينة بلا عمل و هو قادر على العمل و راغب فيه و يبحث عنه عند مستوى أجر سائد لكنه لا يجده ". وبإثراء التعريف السابق يمكن تحديد الحالات التي لا يمكن أن يعتبر فيها الأفراد عاطلين عن العمل فيما يلي**:[[2]](#endnote-2)**

- العمال المحبطون الذين هم في حالة بطالة فعلية ويرغبون في العمل، و لكنهم لم يحصلوا عليه و يئسوا من كثرة ما بحثوا، لذا فقد تخلوا عن عملية البحث. و يكون عددهم كبيرا خاصة في فترات الكساد الدوري.

- الأفراد الذين يعملون مدة أقل من وقت العمل الكامل و هم يعملون بعض الوقت دون إرادتهم، في حين أنه بإمكانهم العمل كامل الوقت.

- العمال الذين لهم وظائف لكنهم أثناء عملية إحصاء البطالة تغيبوا مؤقتا لسبب من الأسباب كالمرض والعطل.

- العمال الذين يعملون أعمالا إضافية غير مستقرة ذات دخول منخفضة (من يعملون لحساب أنفسهم).

- الأطفال، المرضى، العجزة، كبار السن و الذين أحيلوا على التقاعد.

- الأشخاص القادرين عل العمل و لا يعملون مثل الطلبة والذين بصدد تنمية مهاراتهم.

- الأشخاص المالكين للثروة والمال القادرين عن العمل و لكنهم لا يبحثون عنه.

- الأشخاص العاملين بأجور معينة و هم دائمي البحث عن أعمال أخرى أفضل.

وبالتالي يقصد بالبطالة التوقف الإجباري لجزء من القوة العاملة في الاقتصاد عن العمل مع وجود الرغبة والقدرة على العمل. وتشير القوة العاملة إلى عدد السكان القادرين والراغبين في العمل مع استبعاد الأطفال (دون الثامنة عشرة) والعجزة وكبار السن. وللحصول على معدل البطالة (Unemployment Rate) يتم استخدام المعادلة التالية: (عدد العاطلين عن العمل/ إجمالي القوة العاملة)\* 100%.[[3]](#endnote-3)

وعليه يمكن القول أن مصطلح البطالة يؤدي إلى استبعاد أشخاص رغم تفضيلهم للعمل (أو العمل لفترة أطول) واحتساب أشخاص تشملهم العمالة ولكنهم غير جادين في البحث عن العمل.

**2 ـ أنواع البطالة:** صنفت البطالة إلى عدة أنواع حسب عدة معايير إلا أن أشهرها ما يلي:

**2-1: البطالة الظاهرة والبطالة المقنعة:** يقصد بالبطالة الظاهرة وجود عدد من الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه في حالة تعطل كامل لا يمارسون أي عمل. والبطالة الظاهرة قد تطول أو تقصر فترتها الزمنية حسب طبيعة نوع البطالة وظروف الاقتصاد الوطني، وهي يمكن أن تكون احتكاكية أو هيكلية أو دورية، وفي البلدان الصناعية يحصل العاطل على تعويض بطالة، أما في البلاد النامية فلا يحصل على ذلك التعويض.أما البطالة المقنعة فتشير إلىتكدس عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل، مما يعني وجود عمالة زائدة أو فائضة لا تنتج شيئا تقريبا، ولكنها تتقاضى أجرا وإذا ما سحبت من مكان عملها فإن حجم الإنتاج لا ينخفض؛ مما يعني رفع متوسط تكلفة المنتجات. وفي البلاد النامية تظهر البطالة المقنعة في القطاع الزراعي بسبب وجود فائض نسبي للسكان يضغط باستمرار على الأراضي الزراعية المتاحة، ثم انتقل هذا النوع من البطالة إلى قطاع الخدمات الحكومية، بسبب زيادة التشغيل الحكومي والتزام الحكومات بتعيين خريجي الجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة.[[4]](#endnote-4)

**2-2: البطالة طويلة الأمد والبطالة القصيرة الأمد**: تعرف البطالة الطويلة بأنها البطالة التي تمتد فترتها إلى ستة أشهر أو أكثر، أما البطالة القصيرة فهي التي تقل عن ستة أشهر.[[5]](#endnote-5)

**:3-2 البطالة السافرة والبطالة الجزئية:** يقصد بالبطالة السافرة وجود أفراد قادرين ويرغبون في العمل ولكن لا تتوفر لهم فرص العمل لسبب أو لآخر.أما الجزئية فتعنيوجود أفراد يعملون لأقل مما يستطيعون القيام به ولكن فرص العمل المتاحة لهم لا تقدم لهم إلا الأعمال الجزئية.[[6]](#endnote-6)

2-4**: البطالة الاحتكاكية:** تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق و المهن المختلفة الناتجة عن تغيرات في الاقتصاد الوطني. يتمتع العمال المؤهلين العاطلين بالالتحاق بفرص العمل المتاحة. وهي تحدث نتيجة لنقص المعلومات الكاملة لكل الباحثين عن فرص العمل و أصحاب الأعمال، كما تكون بحسب الوقـت الذي يقضيــه الباحثـون عن العمل.[[7]](#endnote-7)

2-5: ا**لبطالة الهيكلية:** يقترن ظهورها بإحلال الآلة محل العنصر البشري مما يؤدي إلى الاستغناء عن عدد كبير من العمال، كما أنها تحدث بسبب وقوع تغيرات في قوة العمل كدخول المراهقين و الشباب إلى سوق العمل بأعداد كبيرة. وقد عرفت البلدان الصناعية المتقدمة نوعا جديدا من البطالة الهيكلية بسبب إفرازات النظام العالمي الجديــد و الذي تسارعت وتيرته عبر نشاط الشركات المتعددة الجنسيات التي حولت صناعات كثيرة منها إلى الدول الناميــة بسبب ارتفاع معدل الربح في هذه الأخيرة . هذا الانتقال أفقد كثيرا من العمال الذين كانوا يشتغلون في هذه الدول مناصب عملهم وأحالهم إلى بطالة هيكلية طويلة المدى.[[8]](#endnote-8)

2-6: البطالة الدورية **والبطالة الموسمية**: تنتج البطالة الدورية عن تقلب الطلب الكلي في الاقتصاد حيث يواجه الاقتصاد فترات من انخفاض الطلب الكلي مما يؤدي فقدان جزء من القوة العاملة لوظائفها وبالتالي ارتفاع نسبة البطالة في الاقتصاد. إلا أن هذه النسبة تبدأ بالانخفاض عندما يبدأ الطلب الكلي بالارتفاع مجددا. أما البطالة الموسمية فتنجم عن انخفاض الطلب الكلي في بعض القطاعات الاقتصادية (وليس الاقتصاد ككل). فقد تشهد بعض القطاعات الاقتصادية (كالسياحة أو الزراعة أو الصيد) فترات من الكساد مما يؤدي إلى فقدان العاملين في هذه القطاعات إلى وظائفهم مؤقتا.[[9]](#endnote-9)

2-7: البطالة السلوكية **والبطالة المستوردة:** تعبر البطالة السلوكية عن البطالة الناجمة عن إحجام ورفض القوة العاملة عن المشاركة في العملية الإنتاجية والانخراط في وظائف معينة بسبب النظرة الاجتماعية لهذه الوظائف، أما البطالة المستوردة فتواجه جزء من القوة العاملة المحلية في قطاع معين بسبب إنفراد أو إحلال العمالة غير المحلية في هذا القطاع. وقد يواجه الاقتصاد هذا النوع من البطالة في حال انخفاض الطلب على سلعة معينة مقابل ارتفاع الطلب على سلعة مستوردة.[[10]](#endnote-10)

2-8: **البطالة الاختيارية و البطالة الإجبارية:** البطالة الاختيارية هي الحالة التي ينسحب فيها شخص من عمله بمحض إرادته لأسباب معينة، أما البطالة الإجبارية فهي توافق تلك الحالة التي يجبر فيها العامل على ترك عمله أي دون إرادته مع أنه راغب وقادر على العمل عند مستوى الأجر السائد، وقد تكون البطالة الإجبارية هيكلية أو احتكاكية.[[11]](#endnote-11)

**2-9: البطالة الطبيعية:** تشمل البطالة الطبيعية كلا من البطالة الهيكلية و البطالة الاحتكاكية و عند مستــوى العمالة الكاملـــة، ويكون الطلب على العمل مساويا لعرضه، أي أن عدد الباحثين عن العمل مساو لعدد المهن الشاغـرة أو المتوفرة، أما الذين هم في حالة بطالة هيكلية أو احتكاكية فيحتاجون لوقت حتى يتم إيجاد العمل المناسب. و عليه فإن مستوى البطالة الطبيعي يسود فقط عندما يكون التشغيل الكامل. وعندما يبتعد الاقتصاد الوطني عن التوظيف الكامل فإن معدل البطالة السائد يكون أكبر أو أقل من معدل البطالة الطبيعي، أي أنه عندما تسود حالة الانتعاش يكون معدل البطالة السائد أقل من معدل البطالة الطبيعي، أما في حالة الانكماش فإن معدل البطالة السائد يكون أكبر من معدل البطالة الطبيعي و بذلك تعم البطالة الدورية.[[12]](#endnote-12)

**3: أبعاد البطالة:** للبطالة أبعاد سياسية و اقتصادية و اجتماعية، نوجزها في الآتي:[[13]](#endnote-13)

**3-1: البعد السياسي للبطالة :**إن انتشار البطالة بين العاملين يؤدي إلى عزلهم عن المجتمع وفقدان الثقة من جانبهم في النظم والمؤسسات الحاكمة مما يسبب خلخلة في الأوضاع السياسية والأمان الاجتماعي في أي مجتمع.

**3-2: البعد الاقتصادي للبطالة**: يؤدي ارتفاع نسب البطالة إلى حدوث كساد وركود اقتصادي على المستوى المحلي والوطني في أي بلد، وقد تمتد آثاره أحيانا إلى خارج حدود الدولة، وذلك لأن أسواق العمل تتأثر بعضها ببعض داخل الدولة وبين الدول المختلفة، كما أن البطالة تتسبب في فقدان الكثير من المخرجات والدخل الذي لا يمكن تعويضه، وتؤثر تأثيرا مباشرا في حرمان الدولة والاقتصاد من المساهمات القيمة في الأنشطة الاقتصادية المختلفة من جانب أكبر قوة منتجة في أي مجتمع وهم الشباب.

**3-3: البعد الاجتماعي للبطالة**: تؤثر البطالة على الأفراد بشكل كبير على نموهم وتطورهم خاصة بالنسبة لفرصهم في الاستقرار وتأسيس أسر وبصفة عامة المشاركة في الحياة الاجتماعية، كما أنها تؤدي إلى الحرمان من إشباع الحاجات الاقتصادية بسبب الدخل غير المستقر مما يحرمهم من التمتع بحياة كريمة وتجنب الشدائد، كما أنها تتسبب في الحرمان الاجتماعيلهؤلاء العاملين، حيث أنهم لا يشاركون في الأنشطة التي يمارسها بقية أفراد المجتمع والتفاعل الاجتماعي المرتبط بالتواجد في مكان العمل، والذي يتأثر مباشرة بالاستبعاد عن العمل، ويؤدي هذا الحرمان إلى حالة من التفكك أو التحلل الاجتماعي.كما تؤدي البطالة وآثارها إلى انتشار ظواهر اجتماعية ونفسية قد تتحول إلى أمراض تؤثر علي الأفراد والمجتمع مثل انتشار اليأس والضغوط والانطواء، وهي أمراض تؤثر على المدى الطويل على صحة البنيان الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لأي دولة، بل قد تتولد منها مشاكل يمكن أن تتعدى حدود الدولة الواحدة .

وأخيرا فإن البطالة تسهم في فقدان وتدهور الإمكانيات الخاصة بمستوى المهارات التي يتعلمها الشباب سواء في برامج التعليم أو التدريب أو أثناء العمل، بالإضافة إلى فقدانهم الثقة في قدراتهم أو إمكانياتهم في الحصول على عمل، والذي قد يؤدي إلى ظواهر وخيمة مثل انتشار الجريمة والآفات الاجتماعية الأخرى.

**4: الأساليب الاقتصادية والاجتماعية لمواجهة البطالة**:[[14]](#endnote-14)

تختلف أساليب معالجة مشكلات البطالة من مجتمع إلى آخر باختلاف درجة تطوره الاقتصادي وتقدمه الاجتماعي. ومن ثم تصنف السياسات في هذا المجال حسب الدول المتقدمة صناعيا، والدول النامية كما يلي:

1: سياسة الدول المتقدمة صناعيا: تتمثل هذه السياسة بخطوطها العريضة في ما يأتي:

- بذل الجهود لمواجهة التقلبات الموسمية بالإجراءات التي توزع الناتج على مدى العام أو تحسن توقيته؛

- تقليل مدى التقلبات على [الطلب](http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=159606&vid=34) العام باتخاذ جملة من الإجراءات، منها زيادة الإنفاق الحكومي؛

- التأثير في [النشاط الاقتصادي](http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=12794&vid=34) من خلال الإجراءات النقدية والمالية؛

- إعادة تنظيم هيكل التعليم والتأهيل لتزويد الأيدي العاملة بالمعلومات اللازمة لاكتساب الخبرة العملية الضرورية؛

- تسهيل حرية تنقل الأيدي العاملة، والتشجيع على ذلك في وقت الأزمات؛

- تجميد الأجور وضغط تعويضات البطالة اعتمادا على آلية الأسعار و[التضخم](http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=930&vid=34) النقدي.

2: سياسة الدول النامية: تتحدد الاتجاهات العامة لسياسة البلدان النامية لمواجهة مشكلة البطالة بما يأتي:

- إيجاد العمالة في القطاع الحديث مع الاستخدام الأكمل للطاقات الاقتصادية القائمة؛

- مساعدة الصناعات الصغيرة؛

- النهوض بالعمالة في القطاع التقليدي؛

- [الإصلاح الزراعي](http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=14586&vid=34).

ولا يمكن الحكم على فعالية إحدى الطرق دون الأخرى لأن ذلك مرهون بحالة الاقتصاد الذي يعاني من البطالة من جهة وطبيعة المجتمع الذي سيتلقى تلك الحلول ومدى استجابته فما يعد ناجعا في إحدى الدول قد يواجه صعوبات في التطبيق في دول أخرى أو في نفس الدولة من فترة لأخرى، لكن يبقى البحث عن الحلول من مهام الحكومات وبرامجها التنموية وسياساتها الاقتصادية.

**المحور الثاني: واقع الزراعة في الجزائر**

**1: الزراعة في الجزائر:**

يعتبر القطاع الزراعي العصب الحساس في اقتصاديات بلدان العالم. فالدولة التي ﺗهتم بقطاعها الزراعي لتضمن العيش الكريم لشعبها، من خلال تحقيق أقصى ما يمكن من الإنتاج الزراعي، هي أمة جديرة بالاحترام لأﻧﻬا تنطلق من الاهتمام بمتطلبات الشعب وضرورة تحقيق مستوى معين من الأمن الغذائي. ويمكن القول أنه مهما كانت خلفيات الإستراتيجية التنموية المتبعة فمن المفروض أن يحضا القطاع الزراعي بأهمية معتبرة، باعتباره القطاع الذي يؤثر في القطاعات الأخرى بدرجة كبيرة، إضافة إلى تأثره هو بالتغيرات التي تحصل في القطاعات الأخرى.**[[15]](#endnote-15)**

وتعرف الزراعة بأنها علم وفن صناعة وإنتاج المحاصيل النباتية والحيوانية النافعة للإنسان. وتعريف الزراعة بأنها علم يعتبر تعريفا حديثا نسبيا لأنه كان ينظر إليها على أنها مجرد عميلة بذر البذور في التربة ثم تركها لتنمو تحت الظروف الطبيعية حتى يحين موعد حصادها، وتحتل التنمية الزراعية مكانة متقدمة في العديد من الدول نظرا لأهمية الزراعة كمصدر للغذاء والمواد الأولية وكقطاع يستوعب نسبة عالية من قوة العمل، وهناك مستجدات كثيرة زادت من الأهمية النسبية للزراعة تتمثل في استمرار العجز الغذائي خلال العقدين الأخيرين وتفاقمه وتحقيق انجازات علمية مهمة في الآونة الأخيرة مما يفيد الزراعة والأنشطة المرتبطة بها بحثا وتطويرا وإنتاجا بالإضافة إلى تنامي أهمية أخذ الاعتبارات البيئية في الحسبان وتلافى الآثار السلبية من زيادة التصحر وتلوث التربة والمياه والهواء وتدمير المراعي. وتشكل الزراعة في الجزائر قطاعا استراتجيا في الاقتصاد الوطني، ومن أهم المحاصيل الزراعية في الجزائر الحبوب (القمح , الشعير) التي تغطي هذه الزراعة نسبة 45 %من المساحة الزراعية,كما تنتج الجزائر الحمضيات و الكـروم و الخضر و البقول .إلا أن الإنتاج الزراعي في الجزائر يتأثر تأثيرا كبيرا بالتقلبات المناخية مما يجعله يتغير من سنة إلى أخرى. وعموما فإن الإنتاج الزراعي وخاصة الحبوب لا يغطي متطلبات الاستهلاك المحلي الأمر الذي يستوجب استيراد كميات كبيرة[[16]](#endnote-16).

**2: الإصلاحات الزراعية في الجزائر:**

يعرف الإصلاح الزراعي بأنه: "مجموعة الإجراءات التشريعية والتنفيذية التي تقوم بها السلطات العامة لإحداث تغييرات إيجابية في الحقوق المتعلقة بالأرض الزراعية من حيث ملكيتها وحيازتها والتصرف بها، لينجم عن هذه التغييرات إلغاء احتكار الأرض الزراعية أو تقليصه وضمان توزيع أكثر عدالة في الثروة والدخول. ويتم ذلك عن طريق وضع حد أعلى للملكية الزراعية الخاصة لا يجوز تخطيه، والاستيلاء على ما يتجاوز هذا الحد من أراض وتوزيعها على فقراء الفلاحين المستحقين وفقا لشروط وأولويات تختلف باختلاف الأوضاع السياسية والاقتصادية والسكانية والاجتماعية لكل بلد. والإصلاح الزراعي بهذا المعنى المحدد الأكثر شيوعا يركز على إصلاح نمط توزيع الأرض، أي على تحقيق العدالة وفتح الطريق أمام تحرير الفلاحين اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا من استغلال إقطاعي أو شبه إقطاعي. وقد يتسع مفهوم الإصلاح الزراعي لا ليركز على تحقيق العدالة فقط وإنما على تحقيق النمو أيضا. فيشمل في هذه الحالة بعض الإجراءات الكفيلة بتنظيم العلاقات الزراعية بين ملاك الأراضي الزراعية ومستأجريها، وتدريب الفلاحين وإرشادهم وتنظيمهم في تعاونيات، وتطوير طرق زراعتهم ووسائلها، وتوفير القروض لهم ومساعدتهم في تسويق المنتجات الزراعية وإقامة وحدات إنتاجية زراعية على أسس جماعية متقدمة، وغير ذلك."[[17]](#endnote-17)

وبالرجوع إلى تطور القطاع الزراعي في الجزائر منذ الاستقلال فإنه مر بعد الاستقلال (1962-1982)بالتسيير الذاتي؛ إذ كان الوضع الذي واجهته الحكومة الأولى سنة 1962 وضعا مؤلما حيث كانت منظمة الجيش السري التابعة للمعمرين تقوم بتنفيذ سياسة الأرض المحروقة حتى لا ينتفع الجزائريون بعد الاستقلال من وجود أي إنجاز وقامت الدولة باتخاذ أول إجراء هو إعلان أملاك المعمرين دون مالك و هكذا ظهر نظام التسيير الذاتي الذي يعرف على أنه تسيير العمال الديمقراطي للمنشآت والمستثمرات التي هجرها الأوروبيون و تم تأميمها، ثم تدخلت الحكومة الجزائرية بواسطة مراسيم مارس و أكتوبر 1963 بهدف تنظيم الأراضي الزراعية وكيفية استغلالها وإضفاء الشرعية القانونية للاستيلاء الجماعي من طرف الفلاحين على الأراضي وتم إنشاء نظام التسيير الذاتي حيث بلغت نحو 22037 مزرعة بمساحة تقدر بـ2.4 مليون هكتار. ثم تلتها مرحلة الثورة الزراعية التي جاءت كنتيجة للوضعية التي آلت إليها الفلاحة في البلاد آنذاك، وكذلك نتيجة للوضعية الاجتماعية المتدهورة للمواطنين، و التباين الموجود بينهم، وعلى هذا صدر ميثاق الثورة الزراعية في 14/07 /1971 وشرع في تطبيقه في شهر جوان 1972، و قد جاء في المادة الأولى من قانون الثورة الزراعية ما يلي: " الأرض لمن يخدمها، و لا يملك الحق في الأرض إلا من يفلحها و يستثمرها" .إذ تهدف إلى القضاء على التباين في توزيع الملكية، وكذلك دمج المواطنين البسطاء في التنمية الاقتصادية القومية، و الرفع من دخولهم الشخصية، كما تهدف إلى تنظيم الانتفاع بالأرض والوسائل لفلاحتها بشكل ينجم عنه تحسين الإنتاج بواسطة تطبيق التقنيات الفعالة، وبموجب هذا القانون تم منح أراضي للفلاحين المحرومين وذلك سواء في الأراضي التابعة لملكية الدولة والبلديات أو في الأراضي المؤممة؛ فبلغت الأراضي الموزعة مليون هكتار نشأت عنها تعاونيات زراعية بلغت نحو 7000 تعاونية تقريبا، وبعد 1970 أي بعد دخول مرحلة الثورة الزراعية اختفت مساعدات الدولة للفلاحين، و هذا بسبب تحديد الملكية ثم عاد الاهتمام من جديد وخاصة في المخطط الخماسي الثاني (1985–1989).[[18]](#endnote-18)

وفي سنة 1990 صدر قانون إعادة الأملاك المؤممة، حيث تم إرجاع 445000 هكتار لنحو 22 ألف مالك سابق. وأمام الآثار السلبية التي أحدثها إلغاء الدعم الزراعي واستجابة لنداء الفلاحين وممثليهم قررت الدولة العودة لسياسة الدعم المباشر للفلاحين المنتجين عوض الدعم للجميع، وذلك من خلال جملة من الإجراءات والتدابير شملت تخفيض نسب الفوائد على القروض وإنشاء صناديق متخصصة للدعم (9 صناديق متخصصة تبعا لنشاطات فروع الإنتاج الزراعي)، مع تقديم إعانات (إعفاءات)جبائية وشبه جبائية للفلاحين.[[19]](#endnote-19)

كما تم إصدار قانون سنة 1995 القاضي بإعادة بعض الأراضي المؤممة إلى مالكيها بهدف تنمية فعالية هذا القطاع. و شمل البرنامج أيضا إجراءات تهدف لدعم الاستغلال الزراعي و توفير الشروط المحركة للإنتاج الزراعي، إلى جانب تطوير الصيد البحري و ترقيته، و تحسين وسائل الصيد، توسيع و تهيئة موانئ الصيد و توجيه الاستثمار الخاص إلى هذا القطاع . ليليها في سنة 1996صدور تشريعات عديدة تضمن حق التملك للأرض وتأجيرها تكريسا للتوجه السياسي والاقتصادي الجديد للبلاد نحو اقتصاد السوق. ثم جاء برنامج إعادة الهيكلة الذي مس كل القطاعات بما فيها القطاع الزراعي، إلا أن القطاع عرف تذبذبا في الإنتاج خاصة بالنسبة للحبوب باستثناء سنوات 1994و1995و1996 و هذا لاعتماده كليا على المناخ ، إذ عرفت الجزائر عدم انتظام الأمطار المتساقطة.[[20]](#endnote-20)

وعقب الظروف السياسية الصعبة التي مرت بها البلاد، فإن السياسة الاقتصادية للدولة كانت تهدف أولا للعمل على إعادة تثبيتها في إطارها القانوني كمسئول على الأهداف الاقتصادية على المديين المتوسط و البعيد ومحرك لبرنامج تطوير الاقتصاد الوطني والتنمية الاقتصادية، ومن ثم شرع في تطبيق برنامجين تنمويين، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي استغرق تنفيذه ثلاث سنوات (بين سنتي 2001 و2004) وبرنامج دعم النمو الاقتصادي الممتد على خمس سنوات من 2005 إلى 2009. فالبرنامج الأول، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي كان من أهدافه الحد من الفقر و توفير مناصب الشغل و تحقيق التوازن الجهوي و إعادة إنعاش الفضاء الوطني، سمح بتحقيق استقرار الاقتصاد الوطني و إعادة بعث مسار النمو الاقتصادي الذي بلغ أوجه في سنة 2003 حيث سجلت نسبة %7 **،** وقد رافق ذلك جملة من الإنجازات لفائدة السكان في مجال الصحة والموارد المائية والتنمية الريفية وفي عدة قطاعات أخرى. أما برنامج دعم النمو الاقتصادي فإنه يهدف لتثبيت الإنجازات المحققة في الفترة السابقة ووضع الشروط المناسبة لنمو مستديم مولد للرفاه الاجتماعي بتوفيره لموارد معتبرة، ومساعد على تحسين مستوى معيشة السكان بتنمية البنية التحتية للبلاد لاسيما شبكات النقل و الأشغال العمومية و الري و الفلاحة و التنمية الريفية.[[21]](#endnote-21)

وعليه يمكن القول أن السياسات الزراعية المنفذة في الجزائر اتسمت في العقود الثلاثة الماضية بعدم الاستمرارية. فقد تميزت فترة الستينات بتجربة في الإدارة الذاتية وسياسة إعادة التحويل الجزئي لنظام الإنتاج. أما فترة السبعينات فقد عرفت المشاركة المؤسسية للدولة في إدارة القطاع، ليأتي في فترة الثمانينات الإصلاح الزراعي الذي حاول ضمان الانتقال السلس نحو اقتصاد السوق وتشجيع الزراعة الخاصة. وتحرير النظام وانسحاب الدولة في سياق برنامج التكيف الهيكلي في التسعينات ورغم ذلك لم تنجح في تحسين أداء القطاع. وتشهد الألفية الجديدة العديد من الإصلاحات التي نشطت القطاع ومساهمته في دفع وتيرة التنمية في البلاد.[[22]](#endnote-22)

وقد عرف الاقتصاد الوطني انتعاشا سنة 2009 حيث سجل الناتج الداخلي الخام نسبة نمو قدرها 4 ر2 % وهي نفس النسبة التي سجلت سنة من قبل بينما يمثل هذا المعدل نسبة النمو المسجلة على مستوى العالم العربي كله خلال سنة 2008 وذلك رغم آثار الأزمة الاقتصادية، حسبما أكده ملحق لبيان السياسة العامة للحكومة. وكان وراء الانتعاش الذي شهده الاقتصاد الوطني سنة 2009 النتائج الاستثنائية التي حققها القطاع الزراعي في الموسم الماضي بعد موسم صعب في 2008 . وشكل الإنتاج الزراعي نسبة 3 ر9 % من القيمة المضافة الإجمالية. وقد سجل هذا القطاع نموا بنسبة 20 % سنة 2009 بفضل المردودية التي عرفها إنتاج الحبوب الذي بلغ 1 ر61 مليون قنطار مقابل 3 ر5 % سنة 2008 و 0ر5 % في 2007 و 9 ر4 % في 2006 و 9 ر1 في 2005 وعرف القطاع الزراعي ارتفاعا في المساحة الصالحة للزراعة التي ازداد حجمها بحوالي 40 ألف هكتار في السنة الماضية وازدادت مساحة الأشجار المثمرة بـ 41 ألف هكتار منذ شهر جانفي 2009. وفيما يخص المناطق الرعوية فقد استفادت بين جانفي 2009 وجوان 2010 من حوالي 50 ألف هكتار من المغروسات الجديدة وقرابة 3 ملايين هكتار من المساحات الخاضعة للحماية كما تم إعادة تأهيل 6000 مستثمرة زراعية خلال نفس الفترة واستغلال عدة سدود جديدة للري. وأدت التدابير التي اتخذتها الدولة سنة 2009 -خاصة مسح حوالي 40 مليار دينار من ديون الفلاحين ووضع برنامج عمومي للدعم بمبلغ إجمالي يقدر بـ 1000 مليار دينار على مدى الفترة الخماسية 2010 - 2014 إلى تسجيل نتائج معتبرة منها إنتاج حوالي 27 مليون قنطار من البطاطا مقابل 5 ر19 مليون قنطار سنة 2008 وتكثيف إنتاج الحليب مما أدى إلى تقليص كميات مسحوق الحليب المستورد. ومن جهته، سجل قطاع الصيد البحري انجازات جديدة خلال الأشهر الـ18 الأخيرة منها القيام بحملة تقييم الموارد المرجانية وموقع لرسو بواخر الصيد واستلام 3 مستودعات بحرية وتكوين أزيد من ألف و600 تقني في مهن الصيد البحري.[[23]](#endnote-23)

وعليه يمكن القول أن القطاع يشهد تطورات هامة في السنوات الأخيرة رغم التبعية التي يعرفها للظروف المناخية التي مازالت المحرك الأساس للانتاج الزراعي خاصة مجال الحبوب.

**المحور الثالث: دور قطاع الزراعة في امتصاص البطالة بالجزائر**

وفقا لمنظمة العمل الدولية، قدر عدد السكان النشطين حاليا في سبتمبر 2010 بـ 10812000 نسمة. ومعدل المشاركة في قوة العمل للذين تتراوح أعمارهم بين 15 عاما فما فوق (أو معدل النشاط الاقتصادي) بـ41.7 ٪ بنسبة 8.9 ٪ بين الرجال و 14.2 ٪ في فئة النساء. وقد وصلت القوة العاملة في نفس التاريخ، من جانبها إلى 9735000 نسمة ، وهو ما يمثل نسبة تشغيل 27.2 %، حيث تشكل النساء 15.1 ٪ من مجموع السكان العاملين ، وقوة عاملة بـ 1474000. أما معدل العمالة (أو نسبة السكان العاملين) الذي يعرف بأنه نسبة العاملين من السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 سنة فأكثر فقدرت لنفس الفترة بـ 37.6 ٪ على المستوى الوطني ( بنسبة 63.3 ٪ رجال و نسبة 11.5 ٪ نساء ). ويكشف هيكل العمالة حسب القطاعات عن القطاع الثالث (التجارة والخدمات) الذي يمتص عدد أكبر من الوظائف تفوق النصف (55.2 ٪) ، يليه البناء و الأشغال العمومية (19.4 ٪) والصناعة (13.7 ٪)، وأخيرا الزراعة (11.7%). وفي إطار منظمة العمل الدولية يقدر عدد السكان العاطلين عن العمل بـ 1076000 نسمة ، أي بنسبة بطالة تقدر بـ 10 ٪. كما أن هناك فوارق كبيرة جدا حسب العمر والجنس والمستوى التعليمي ، إذ تتراوح النسبة بـ 8.1 ٪ لدى الرجال و19.1 ٪ في فئة النساء. أما نسبة البطالة بين الشباب بين(16-24) سنة فبلغت 21.5 ٪ ، أو واحد تقريبا من كل خمسة شباب يعمل، في حين أن من البالغين (25 سنة وما فوق) كانت 7.1 ٪ . علاوة على ذلك فالبطالة تمس بدرجة أساسية المزيد من خريجى الجامعات وخاصة أصحاب الشهادات، في حين يقدر معدل البطالة بين السكان الذين لا يملكون أي مع شهادة بـ 7.3 ٪، أما في فئة التعليم العالي فقد بلغت نسبة البطالة (21.4 ٪ ) ؛ (الرجال 11.1 ٪ و 33.6 ٪ في النساء). ويقدر العاطلون عن العمل الذين عملوا في الماضي بـ 417000 ، أو 38.7 ٪ من السكان العاطلين عن العمل (313000 ،104000 رجال ونساء على التوالي)، وبالتالي فالعاطلون عن العمل يتميزون بأنهم شباب 68.5 ٪ بين20 و 34 سنة، و80.4 ٪ كانوا يعملون كأعضاء غير دائمين الموظفين وظائفهم لمدة تقل عن سنة واحدة، 67.7% في القطاع الخاص و38.5% فقدوا وظائفهم منذ أقل من سنة. وبناءا على البيانات الواردة في التقرير يمكن وضع هيكل لتوزع العمالة الجزائرية حسب القطاعات كما يلي:[[24]](#endnote-24)

**الشكل رقم (01): هيكل العمالة في الجزائر لسنة 2010**

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على المعطيات المستخرجة من موقع الديوان الوطني للإحصاءات على الموقع:

www.ons.dz

وبناءا على ما تقدم يتضح أن مساهمة القطاع الزراعي في امتصاص العمالة ضعيفة مقارنة ببقية القطاعات الأخرى تقدر بـ(11.7%)، حيث يتضح أن قطاع التجارة والخدمات يسيطر على أكبر نسبة تقدربـ(55.2%)

وبالرجوع إلى إحصاءات صندوق النقد الدولي التي يوضحها الجدول التالي:

**الجدول رقم (01):**

**الجزائر:قوة العمل، العمالة، البطالة للفترة (2003-2009)[[25]](#endnote-25)**

(الأرقام بالملايين ما لم يشر إلى وحدة قياس أخرى )

|  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **البيان/ السنة** | **2003** | **2004** | **2005** | **2006** | **2007** | **2008** | **2009** |
| **قوة العمل** | 9540 | 9780 | 10027 | 10267 | 10514 | 10801 | 10544 |
| **في قطاع الزراعة** | 1565 | 1617 | 1683 | 1780 | 1842 | 1841 | 1242 |
| **في القطاعات الأخرى** | 7975 | 8163 | 8344 | 8487 | 8672 | 8960 | 9302 |
| **العمالة** | 5741 | 5981 | 6222 | 6517 | 6771 | 7002 | 9472 |
| **في قطاع الزراعة** | 1565 | 1617 | 1683 | 1780 | 1842 | 1841 | 1242 |
| **في قطاعات أخرى** | 4176 | 4364 | 4539 | 4737 | 4929 | 5161 | 8230 |
| **البطالة** | 2262 | 1729 | 1530 | 1265 | 1245 | 1220 | 1072 |
| **معدل البطالة (%)** | 23.7 | 17.7 | 15.3 | 12.3 | 11.8 | 11 | 10 |
| **بطالة الشباب** | 45.5 | 32.5 | 31.0 | 24.3 | 23.3 | 24 | 21 |
| **بطالة الشباب في الحضر** | 50.9 | 35.4 | 33.0 | 28.6 | 27.5 | 25 | .... |

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على البيانات الواردة في:

- IMF country report No 11-40,Algeria: Statistical Appendix, February 2011,P:17.

- IMF country report No 09-111,Algeria: Statistical Appendix, April2009,P:17

**الشكل رقم (02): تطور معدلات البطالة في الجزائر في الفترة (2003-2009)**

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على ما ورد في الجدول رقم (01)

وبملاحظة ما ورد في الجدول والشكل السابق يتضح أن معدلات البطالة في الجزائر في انخفاض مستمر طيلة الفترة من 2003إلى 2009 وهذا يرجع إلى سياسة الدولة الهادفة إلى امتصاص نسبة كبيرة منها عبر المشاريع الاستثمارية والمحافظة على التوازن الاقتصادي والسياسي العام ورغم ذلك فالمعدل يبقى كبيرا (10% في سنة 2009) وهذا ما يتطلب تكثيف الجهود للتقليص منها. ومع ذلك، تظل البطالة في صفوف النساء والشباب جد مرتفعة. كما أن عدم تطابق المهارات بين فرص العمل التي تتيحها الأسواق واليد العاملة يشكل مصدر استياء متزايد لدى الشباب المتعلم من حاملي الشهادات الجامعية على وجه التحديد والقاطن في المناطق الحضرية.

وبالنسبة لمساهمة قطاع الفلاحة في التقليص من البطالة فيمكن ملاحظة ذلك من خلال الشكل التالي:

**الشكل رقم (03): تطور العمالة في الجزائر(2003-2009) حسب القطاعات**

(الأرقام بالملايين)

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على البيانات الواردة في الجدول رقم (01)

يلاحظ من الشكل أن عدد العمالة الجزائرية في قطاع الزراعة ضعيف مقارنة مع بقية القطاعات الأخرى، وقد ارتفع عددها في الفترة الممتدة من (2003-2007) وذلك يرجع لاستجابة سوق العمل للإصلاحات الزراعية التي شهدتها الفترة والتسهيلات التي منحتها الدولة في هذه الفترة للفلاحين وصغار المستثمرين لينخفض العدد في السنتين التاليتين ليثبت مرة أخرى أن العمل في هذا القطاع يبقى مرهونا بالظروف المناخية وتساقط الأمطار، وهو ما يشير أن أغلب العمال مؤقتين يتأثرون بالتقلبات التي يشهدها القطاع من سنة لأخرى وهذا ما يفسر بأن سياسات الدولة في تطوير ودعم القطاع مازالت لم تحقق الفعالية الكافية للنهوض به وتحقيق الكفاءة في التسيير والفعالية في الانجاز من سنة لأخرى دون التأثر بظروف المناخ وتقلبات السوق المحلي والدولي.

ومما تقدم يمكن القول أن قطاع الزراعة يساهم بامتصاص نسبة ضعيفة من العمالة في الجزائر مقارنة بقطاعات الخدمات والتجارة والأشغال العمومية والصناعة.

ووعيا من الدولة بدور القطاع في دفع عجلة التنمية في البلاد عن طريق التشبيب وإنشاء مناصب شغل. فإن هناك مقترحات التي تخص ملف التشغيل، تمت المصادقة عليها من قبل مجلس الوزراء ليوم 22 فيفري 2011. فالإجراءات التي أتخذت في هذا السياق من طرف الوزارة، هي إمتداد للقرارات المعلن عنها، في عدة مناسبات، من قبل فخامة رئيس الجمهورية - شهري جويلية وسبتمبر 2008 ، فبراير وسبتمبر 2009 و أوت 2010 - والمتعلقة بسياسة التجديد الفلاحي والريفي التي ترمي في أهدافها الإستراتيجية إلى تحسين مستوى الأمن الغذائي والمشاركة القوية في تحقيق تنمية متوازنة ومتناسقة للأقاليم بدون أي إقصاء أو تهميش، مع المساهمة بشكل معتبر في تحسين ظروف المعيشة والعمل في كل الفضاءات الريفية. وهذه المقترحات الجديدة ترتكز على أربعة محاور تضم تنمية منظومة الإنتاج والضبط، واستعمال أجهزة ذات أهداف اقتصادية، واجتماعية وايكولوجية، وتعزيز النشاطات ذات المنفعة العامة، وتحسين الإدارة الفلاحية والغابية وتقريبها من سكانالأرياف. وتنفيذا لتوصيات الس الوزراء المنعقد في 22 فيفري 2011 ، ستقوم وزارة الفلاحة والتنمية الريفية بتنفيذ هذه التدابير الجديدة اعتمادا على الأدوات والأجهزة التالية:[[26]](#endnote-26)

- إنشاء صندوق لضمان القروض موجه للفلاحين وللأنشطة الريفية )الإجراءات تمت مباشرا في هذا الاتجاه(؛

- قرض ميسر لمرافقة إنشاء المستثمرات الفلاحية الجديدة؛ و قرض إتحادي ميسر لتعزيز أنظمة ضبط المواد الفلاحية ومقاربة الشعبة مع توسيع القرض الايجاري لتدعيم مكننة وعصرنة الفلاحة؛ وقرض "رفيق" بدون فوائد لتدعيم وتأمين الحملات الفلاحية السنوية؛ تحسين الخدمات المرتبطة بالفلاحة وتربية المواشي من خلال الأجهزة الصادرة عن القطاعات الأخرى.

ويتضح من ذلك أن هناك إدراكا من طرف المعنيين بالقطاع بضرورة تفعيل دوره في امتصاص البطالة ودفع عجلة التنمية في البلاد.

**الخلاصة:**

تعتبر البطالة مشكلة اقتصادية واجتماعية وسياسية تعاني منها معظم الدول النامية والمتقدمة على حد السواء ، ولقد برزت مشكلة البطالة ضمن المشكلات التي تحاول السياسات والخطط الاقتصادية والاجتماعية مواجهتها ووضع الحلول المناسبة لها، كما أضحت هذه المشكلة عائقا تنمويا كبيرا في الكثير من دول العالم الثالث وأصبحت سببا في تهديد استقرار العديد من الأنظمة والحكومات في ظل المعدلات المتزايدة للنمو السكاني في هذه البلدان وزيادة الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك، ومن هنا أصبحت البطالة من القضايا الملحة والحاسمة التي لا تقبل بأي حال التأخير والتأجيل لذلك سعت مختلف الحكومات من خلال سياساتها الاقتصادية للتقليص من حدتها عن طرق عدة برامج شملت كل القطاعات بما فيها القطاع الزراعي، وبغية الاطلاع على مساهمة هذا القطاع في امتصاص البطالة بالجزائر جاءت هذه الدراسة التي توصلت من خلال ما ورد فيها إلى النتائج الآتية:

* تشير البطالة كمصطلح إلى نسبة من السكان الراغبين في العمل وتتوفر فيهم شروط السن والقدرة إلا أنهم لا يجدون مناصب عمل مما يتسبب في عدم استقرار المجتمع ومن ثم الدولة ككل، وقد صنفت البطالة من طرف الباحثين والمفكرين الاقتصاديين إلى عدة أنواع حسب أسبابها، مجالها وطبيعتها؛
* تنتج عن البطالة عدة اختلالات تمس الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والنفسية للبطالين ويمكن أن تزعزع الجانب السياسي للدول؛
* تختلف الأساليب التي تتخذها الدولة في معالجة مشكلة البطالة، وتصب كلها في تفعيل سياساتها الاقتصادية من أجل امتصاص اليد العاملة العاطلة وادماجها في سوق الشغل عبر عدة برامج تنموية؛
* تشهد معدلات البطالة في الجزائر انخفاضا ملحوظا في الفترة من سنة 2003 إلى 2009 وهذا يؤكد على وجود إرادة من طرف الدولة في التقليص من الظاهرة من جهة مع وجود فعالية في الآليات التي اعتمدت لذلك، ورغم كل تلك الجهود إلا أن المعدل مازال مرتفعا مما يتطلب المزيد من العمل من أجل التخفيض من حدة الظاهرة؛
* يبقى معدل البطالة مرتفعا في فئة الشباب الجامعي حاملي الشهادات بدرجة أساسية وفي فئة النساء، وهذا يدل على عدم ملائمة المخرجات الجامعية مع متطلبات سوق الشغل.
* قطاع الزراعة من أهم القطاعات داخل الجزائر، وقد شهد عدة سياسات زراعية لتطويره إلا أن ما يعاب على تلك الآليات اللااستمرارية والتبعية للظروف المناخية، إلا أن البرامج التنموية التي عرفها في العشر سنوات الأخيرة بدأت تأتي بنتائج إيجابية في القطاع الذي مازال رغم كل ذلك يجتذب نسبة بسيطة من العمالة مقارنة مع قطاعي الخدمات والتجارة؛
* عرف القطاع الزراعي في سنة 2009 نتائج ايجابية انعكست في ارتفاع معدل مساهمته في الناتج الداخلي الخام بـ 2.4% وهو معدل جيد حسب المختصين يدل على وجود فعالية نسبية للسياسات المطبقة في القطاع.
* تعد مساهمة قطاع الزراعة في امتصاص العمالة والتقليص من البطالة ضعيفة إذا ما قورنت ببقية القطاعات من جهة وبحجم المشاريع والاستثمارات المالية الموجهة من قبل الدولة له، وتعد قرارات الوزارة في فيفري 2011 دليلا على نقص في فعالية السياسات التي تدعم في كل مرة بجملة من القوانين والآليات لاجتذاب اليد العاملة له.

وفي ضوء النتائج التي تم التوصل إليها يمكن تقديم عدد من التوصيات في هذا المجال تفعيلا لدور الزراعة في الجزائر في امتصاص البطالة من خلال مايلي:

* تكثيف جهود الدولة ومساعيها عبر برامجها التنموية للتقليص من حدة معدل البطالة في البلاد، خاصة من خلال المشاريع الموجهة للشباب من خرجي الجامعات؛
* العمل على توعية البطالين خاصة من فئة الشباب والجامعيين على وجه التحديد عبر لقاءات تحسيسية بالبرامج وآليات الدعم التي توفرها الدولة للاستثمار في القطاع الزراعي؛
* تنشيط السياسات الزراعية والاعتماد على التقنيات الحديثة في الري والزراعة من أجل الابتعاد عن الزراعة المطرية السائدة في البلاد من خلال الاستثمار في هذا الجانب وتوعية المستثمرين في القطاع بأهمية ذلك؛
* الزيادة من حجم التحفيزات الموجهة للفلاحين خاصة في مجالات القروض والتوعية الفلاحية؛

وفي الختام إن مجرد المقارنة بين المساحة الزراعية التي تتوفر عليها الجزائر من جهة والحجم الهائل للامكانات المادية والمالية الموجودة لدى الدولة من جهة، وعدم اقبال البطالين على الاستثمار في القطاع الزراعي أمام ما تتيحه الدولة من امكانات يضع على عاتق الدولة مسئولية التوعية والتوجيه من أجل تفعيل دور القطاع ليس في امتصاص البطالة فحسب ولكن في تحقيق البلاد للاكتفاء الذاتي ومواجهة تحديات الشراكة الأوربية وأهداف الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة وما يطرحه ذلك من تحديات.

**قائمة المراجع:**

1. : دون ذكر اسم صاحب المقالة، **البطالة** ، على الموقع: binazoon.com [↑](#endnote-ref-1)
2. : رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة**، مجلة عالم المعرفة، العدد226، الكويت،أكتوبر1997، ص ص: 39 ، 15-16. [↑](#endnote-ref-2)
3. : عادل حمزة، **تفسير البطالة في الاقتصاد السياسي**، الحوار المتمدن، العدد 1876، 5/4/2007. [↑](#endnote-ref-3)
4. : محمد جلال مراد، **البطالة والسياسات الاقتصادية**، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ص:13. [↑](#endnote-ref-4)
5. : دون ذكر اسم صاحب المقالة، **عمالة الشباب والسياسات المطلوبة**، على الموقع:www.bibalex.org، ص:4. [↑](#endnote-ref-5)
6. : المرجع نفسه، ص:4 [↑](#endnote-ref-6)
7. : جيمس جوارتيني و ريجارد استروب، ترجمة: عبد الفتاح عبد الرحمان و عبد العظيم محمد، **الاقتصاد الكلي**، دار المريخ ، المملكة العربية السعودية، 1999،ص : 202. [↑](#endnote-ref-7)
8. : رمزي زكي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 32. [↑](#endnote-ref-8)
9. : عبد الله موسى، **البطالة بين أرقام العولمة والحل الشامل**، مجلة النبأ، العدد 36، السنة الخامسة. [↑](#endnote-ref-9)
10. : المرجع نفسه. [↑](#endnote-ref-10)
11. : رمزي زكي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 33 [↑](#endnote-ref-11)
12. : المرجع نفسه، ص: 33. [↑](#endnote-ref-12)
13. : دون ذكر اسم صاحب المقالة، **عمالة الشباب والسياسات المطلوبة**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 4-5. [↑](#endnote-ref-13)
14. :دون ذكر اسم صاحب المقالة، ا**لبطالة**، على الموقع: www.abhatoo.net [↑](#endnote-ref-14)
15. : أحمد باشي، **القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح**، مجلة الباحث، عدد2/2003، ص: 108. [↑](#endnote-ref-15)
16. : دون ذكر اسم صاحب المقالة، **الزراعة في الجزائر**، على الموقع:vb/show thread.php?t=7326 /http// awladdz.info [↑](#endnote-ref-16)
17. : صلاح وزان، **الإصلاح الزراعي**، على الموقع: <http://www.arab-ency.com>، ص: 1. [↑](#endnote-ref-17)
18. : دون ذكر اسم صاحب المقالة، **السياسات الفلاحية في الجزائر**، على الموقع: http://agricul.yoo7.com [↑](#endnote-ref-18)
19. : رابح زبيري، **حدود وفعالية دعم الدولة في السياسة الزراعية الجزائرية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، فيفري 2004، ص ص: 6-8. [↑](#endnote-ref-19)
20. : بن لوصيف زين الدين، **تأهيل الاقتصاد الجزائري للاندماج في الاقتصاد الدولي،** نادي الدراسات الاقتصادية**،** على الموقع**:** cee.nada@caramail.com**،** ص ص13-14. [↑](#endnote-ref-20)
21. : كلمة وزير العمل والضمان الاجتماعي السيد الطيب لوح أثناء مناقشة تقرير المدير العام في الدورة 96 لمؤتمر العمل الدولي، جنيف 30 ماي إلى 15 جوان 2007، جنيف، جوان 2007، ص ص: 3-4. [↑](#endnote-ref-21)
22. : Omar Bessaoud, **l`agriculture en Algérie de l`autogestion á l`ajustement(1963-1992)**, options méditerranéenne, série B/n 8,1994,P:1 [↑](#endnote-ref-22)
23. : نماء، **الجزائر: نمو الناتج الداخلي الخام بـ 2.4%**، على الموقع: http://echo.hmsalgeria.net [↑](#endnote-ref-23)
24. : معطيات مستخرجة من الديوان الوطني للإحصاء على الموقع:www.ons.dz [↑](#endnote-ref-24)
25. : البيانات لا يمكن مقارنتها بدقة مع مرور الوقت، وهي تتضمن القطاع العسكري والعمالة غير النظامية، كما أن زيادة سنة 2004 في جزء منها  
    ترجع إلى وقوع شهر رمضان بعد وقت قصير من مسح الأسرة السنوي. كما أن العاطلين عن العمل أقل من 24 سنة من العمر هم نسبة من القوة العاملة أقل من 24 سنة من العمر. [↑](#endnote-ref-25)
26. : مداخلة السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري ، مقترحات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية لتفعيل الإنتاج الفلاحي عن طريق التشبيب واستحداث مناصب شغل، تنفيذ قرارات مجلس الوزراء المنعقد في 22 فيفري 2011 ، 27 فيفري 2011. [↑](#endnote-ref-26)